ملامح النظرية التحليلية لدى أبي حامد الغزالي
من خلال كتاب (معيار العلم)

أ. فاطمة الزهراء برحمون
جامعة بلعباس

تعدّ النظرية التحليلية* من أهم نظريات علم الدلالة، التي حاولت دراسة طريقة تحصيل المعنى، وتعمد هذه النظرية في دراستها للمعنى إلى "دراسة البنية الداخلية لمدلول الكلمات (...)، ويعني دراسة المكوّنات الدّالة لوحدة لسانية، ويتعلق بمعرفة الكيفية التي تتم بها ربط الكلمات فيما بينها ابتداء من تكوينها الدلالي"[1].

أي أن النظرية التحليلية ترى أن معنى الجملة هو نتاج تأليف بين الكلمات وهذا التأليف هو وحده المسؤول عن سلامة المعنى أو عدمه، بمعنى أنه إذا كان التأليف بين الكلمات ملائما، يكون المعنى الناتج عن هذا التأليف صحيحا، وإن كان التأليف غير ملائم أو غير موافق للشروط التي اقترحتها النظرية، فإن المعنى الناتج يكون خاطئا، أو بتعبير آخر لا يحتمل ذلك التأليف أي تفسير دلالي.

كما حاولت هذه النظرية معالجة الغموض الذي يعتري بعض المعاني، وإعطاء تفسير دلالي لتلك المعاني الغامضة، وقد اقترحت في دراستها للمعنى عدّة أسس منها: **المحدّد النحوي، المحدّد الدلالي، المميّز.**

ولعل ما جاءت به النظرية التحليلية يوافق إلى حدّ بعيد ما أشار إليه **الغزالي** عندما تطرّق إلى الآليات التي تحمي المنطقي من مثارات السفسطة، حيث يقول: "وكلّ نظر في شيء مركب فطريقه أن يُحلَّل المركب إلى المفردات، ويبتدئ

بالنظر في الأحاد ثم في المركب"[2]، بمعنى أنه لمعرفة صحة المعنى لابدّ من تفكيك المركب –أي الجملة– إلى المفردات المكوِّنة لها، ثم دراسة تلك المفردات وتحليلها إلى سمّاتها –خصائصها–، ثم إعادة تركيب الجملة ودراسة مدى توافق الخصائص والسّمات المكوِّنة لتلك المفردات، فإن توافقت تلك الخصائص فإن المعنى المُحصّل هو معنى صحيح، وإن لم تتوافق تلك السّمات فإن المعنى المُحصَّل يعدّ شاذا.

ويُشَبِّه **أبو حامد الغزالي** عملية التركيب بين المفردات بعملية البناء، فيقول: "فباني البيت ينبغي له أن يسعى أولا للجمع بين المفردات، أعني (الماء) و(التراب) و(التبن) فيجمعهما على شكل مخصوص ليصير (لبنا)، ثم يجمع اللبنات فيركبها تركيبا تاما"[3].

فكما يسعى البناء إلى جمع اللبنات اللازمة للبناء ويجمع بينها جمعا صحيحا فعلى المنطقي أن يحصل على المفردات ويرتبها على نحو ينتج تركيبا صحيحا ودلالة صحيحة.

فهل هذه الإشارة التي تطرّق إليه **الغزالي** كفيلة بالقول أنه قد استوفى النظرية التحليلية؟، وهل تطرّق **الغزالي** إلى أسس النظرية التحليلية من محدّد نحوي دلالي، صوتي، المميز، أم أنها مجرّد إشارة عابرة ليس لها علاقة بهذه النظرية؟.

المحدّد النحوي والدلالي: وضعت النظرية التحليلية مجموعة من الأسس أو الشروط وذلك لتحصيل معان صحيحة ومقبولة من طرف الوضع اللغوي، ومن بين هذه الأسس: المحدّد النحوي والدلالي.

والملاحظ أن المحدّد النحوي والدلالي ليسا حكرا على النظرية التحليلية التي أسسها **كاتز** و**فودور**، بل نجد أن هناك من تطرّق إلى هذين المحدّدين وهو العالم اللغوي **فيرث**، الذي يرى أن معرفة معنى أي كلمة أو عبارة "يقتضي منا تحليلا كاملا على مستويات التحليل اللغوي صوتيا، وصرفيا، ونحويا، ودلاليا"[4]؛ أي أن

معنى الكلمة عنده هو نتاج اِلتحام المستوى النحوي والصوتي والدلالي، وأي إغفال لواحد من هذه المستويات هو إغفال للمعنى.

I- المحدّد النحوي: يرى **الغزالي** أن أوّل خطوة في تحليل الكلمة تتمثل في تحديد هويتها النحوية، فيما إذا كانت فعلا، أو اسما، أو حرفا، فيقول: "الاسم صوت دال بتواطؤ مجرّد عن الزمان أو جزء من أجزائه لا يدل على انفراده ويدلّ على معنى محصّل (...)، وأما الفعل وهو الكلمة فإنه صوت دال بتواطؤ على الوجه الذي ذكرناه في (الاسم)، إلا أنه يباينه في أنه يدلّ على معنى وقوعه في زمان كقولنا (قام، يقوم) (...)، وأما الحرف وهو الأداة، فهو كلّ ما يدلّ على معنى لا يمكن أن يفهم بنفسه ما لم يقدر اقتران غيره به، مثل (من)، و(على) وما أشبه ذلك"[5].

فدلالة الفعل مختلفة عن دلالة الاسم، ومختلفة عن دلالة الحرف، ولكلّ واحد من هذه الأجناس دوره في الجملة، فالفعل مثلا يحمل في ذاته معنى زمن وقوع حدث معين حاصل، والاسم إذا كان فاعلا مثلا يؤدي دلالة فاعلية الحدث، والحرف أيضا يحمل دلالة، وإذا كانت لا تتضح إلاّ باقترانه بكلمة، فدلالة «**في الدار**» مختلفة تماما عن دلالة «**على الطاولة**».

وإشارة **أبي حامد الغزالي** المتمثلة في أهمية التحليل النحوي للجملة وأثرها في دلالة الجملة وتفسير معناها تفترض "مسبقا تحليلا وافيا للجمل، وقوانين عرضية للتفسير الدلالي للعلاقات القواعدية"[6]، بمعنى أن معرفة المحدّد النحوي للكلمات وجنسها النحوي، فيما إذا كانت فعلا، اسما، حرفا، يساعد في تحليل معناها وإعطائها تفسيرا دلاليا صحيحا.

والمحدّد النحوي يرتبط بشكل أكثر بالبناء أو ما يصطلح عليه **فيرث** بمبدأ **الانتظام** والمقصود به "التجاور الطبيعي للعناصر النحوية والصرفية، حيث يؤدي

هذا التجاور. إلى تلازمهما في الاستعمال"[7]، فالفعل ينتظم مع الفاعل إذا كان لازما، ومع الفاعل والمفعول إذا كان متعديا، والمبتدأ ينتظم مع الخبر، وهذا الانتظام يكون متلازما، بمعنى أن الفعل يلتزم بانتظامه مع الفاعل والمبتدأ مع الخبر.

إذن المحدّد النحوي يقتضي التمييز بين الأجناس النحوية **(الفعل، الاسم الحرف)**، وأيضا سلامة التركيب النحوي للجملة، بمعنى احترام القواعد النحوية المتعارَف عليها في المنظومة اللغوية.

تنبه **أبو حامد الغزالي** إلى عدم أهمية البنية السطحية في تحديد الدلالة، فيعطي مثالا على ذلك، فيقول: "ليس بعض الناس كاتبا، أو ليس كل إنسان كاتبا، فإن فحواهما واحد"[8]، فبالرغم من اختلاف الجملتين من ناحية البنية السطحية، إلا أنهما متفقان في المعنى إذ هما يخيلان إلى نفس البنية العميقة.

والملاحظ من قول **أبي حامد الغزالي** الذي أشرنا إليه سابقا – والمتمثل في تقسيمه الاسم، والفعل، والحرف–، أنه لم يعط اهتماما بالغا للمحدّد النحوي، وذلك لاقتناعه أن احترام هذا النوع من المحدّد ليس شرطا كافيا لسلامة الجملة دلاليا.

فكثير من الجمل لا تحترم المحدّد النحوي، إلاّ أنها تعدّ سليمة دلاليا، وهذا ما نمثل له بقضية التقديم والتأخير؛ كما أن هناك جملا احترمت القواعد النحوية إلاّ أنها تحمل دلالة خاطئة، ومن ذلك ما أورده **الغزالي** «**الإنسان حجر**»، فبالرغم من احترام هذه الجملة للقاعدة النحوية المتمثلة في «**مبتدأ** + **خبر**» إلاّ أنها خاطئة الدلالة.

والحقيقة أن إهمال هذا النوع من المحدّد من قبل **أبي حامد الغزالي**، لم يكن ضعفا وانتقاصا في فكره، حيث تجد هذا الإهمال النسبي للمحدّد النحوي موجود في النظرية التحليلية، إذ نجد **كاتز** و**فودور**، اللذان يعتبران مؤسسي النظرية التحليلية

لم يعطيا أهمية أو قيمة كبيرة للمحدّد النحوي[9]، وذلك لعدم جدواه في التفسير الدلالي للجمل.

حاول **الغزالي** أن يجد حلا للحصول على تفسير دلالي صحيح دون الاعتماد الكبير على المحدّد النحوي، الذي لا يعدّ أساسا في تحديد الدلالة، فاقترح عدّة حلول التي يصطلح عليها ضمن النظرية التحليلية بالمحدّد الدلالي.

II- المحدّد الدلالي: لأن سلامة العلاقات التركيبية بين مفردات الجملة ليس كافيا لإدراك المعنى، أو لتحقيق دلالة صحيحة ومقبولة، اقترحت النظرية التحليلية شرطا آخر لتحقيق سلامة المعنى، يتمثل في **المحدّد الدلالي**، فقد "حدّد **كاتز** و**فودور** العنصر الدلالي للنظرية اللغوية بوصفه وسيلة الكشف التي تفسّر الموضوعات النحوية المحدِّدة"[10]، أي أن التفسير النحوي للجملة لا يعد شرطا كافيا، ولابدّ من اقتراح تفسير آخر، وهو التفسير الدلالي، الذي سيساعد على التمييز بين الجمل صحيحة الدلالة، أو التي تحتمل تفسيرا دلاليا، وبين الجمل شاذة الدلالة، والتي لا تحتمل تفسيرا دلاليا.

والمحدّد الدلالي يتكوّن من آليتين هما: **المعجم** و**قواعد الإسقاط**.

فهل ألمّ **الغزالي** بهذا النوع من المحدّد؟، هذا ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

عند إدراك **أبي حامد الغزالي** لعدم كفاية السلامة النحوية في إنتاج دلالة صحيحة، اقترح مجموعة من الإجراءات التي ينتهجها المنطقي، حتى يصل إلى جملة صحيحة دلاليا، أو ليصل إلى نتائج صحيحة انطلاقا من مقدمات صحيحة وهذه الإجراءات تتمثل فيما يلي:

أ)- المعجم: يرى **الغزالي** أن أوّل خطوة في التحليل الدلالي للكلمة، يكون بتحليلها إلى المعاني المكوِّنة لها، حيث يقول: "اِعلم أن قول القائل في الشيء ما هو؟ طلب لماهية الشيء، ومن عرف الماهية وذكرها فقد أجاب، والماهية إنما

تتحقق بمجموع الذاتيات المقوِّمة للشيء يكون مجيبا، وذلك بذكر حدّه"[11]، بمعنى أن يعطي المحلّل الكلمة –الشيء– ماهيتها، والماهية تكون بذكر الصفات أي تحليل الكلمة إلى صفاتها أو معانيها المكوّنة لها، وهذه العملية أي عملية تفكيك الكلمة إلى معانيها، أطلق عليها **الغزالي** اسم «**الحدّ**»، وهو ما يعرف في النظرية التحليلية بـــ**المعجم**.

ويعرّف **كاتز** و**فودور** مؤسسا النظرية التحليلية – الدلالية– المعجم على أنه "يظهر كنظام للتصوّرات التي تصنف منتجات تؤدي إلى التعيين"[12]، أي أن المعجم يكسب الكلمة معان مختلفة أو كما تصطلح عليها النظرية الدلالية بالسمات الدلالية المكونة لها، أو الذاتيات المقوّمة لها –على حدّ تعبير **الغزالي** –.

وهذا التفسير الدلالي للكلمة يكون عبر عنصرين: ← **سمات تركيبية**
↙ **سمات دلالية**

أ)–1– السّمات التركيبية: وهي السمّة التي تحدّد نوعية الكلمة نحويا لا دلاليا فالسمّات التركيبية هي "التي تحدّد الفئات الكلامية الموافقة لتحليل التراكيب اللغوية"[13]، بمعنى أن السمات التركيبية تحلل الكلمة إلى أحد الأنواع الثلاثة: **فعل اسم، حرف**.

وتطرّق **الغزالي** إلى هذا النوع من السّمات التركيبية عن تعريفه للاسم والفعل والحرف، حين قسّم اللفظ إلى اسم، وفعل، وحرف، وإيراده لهذه الأنواع الثلاثة لم يكن عبثا، وإنما كان لمساعدة المنطقي في إنجازه للحدّ «**المعجم**».

ونمثل للسّمات التركيبية بما يلي:

- **يمشي:** فعل لازم، مذكر، ثلاثي.
- **زيد:** اسم، مذكر، مفرد.

إذن السّمات التركيبية تحدّد الجنس النحوي للكلمات المكوّنة للجملة.

أ)-2- **السّمات الدلالية:** يتمثل هذا النوع من السّمات في منح الكلمة تفسيرا دلاليا، أي عرض معانيها الدلالية التي تتسم وتتميز بها، فهذه السّمات هي التي "تحدّد دلالة الكلمات"[14]، أي أنها تحدّد جنسها الدلالي.

يقول **الغزالي** في هذا الصدّد: "يُفهَم الشيء مما يتميز به عن غيره، بحيث ينعكس عن اسمه"[15]، بمعنى أن على المحلّل – المنطقي- أن يحلّل الكلمة «**الشيء**» إلى المعاني التي تنعكس على ذلك الشيء.

ويحاول **الغزالي** أن يمثل على السّمات الدلالية بقوله: "فإن قيل في حدّ الخمر ما هو؟، قلنا: شراب مسكر معتصر من العنب"[16].

فالسّمات الدلالية إذن لكلمة خمر هي:

- **خمر:** شراب + مسكر + معتصر من العنب.

ويؤكِّد **الغزالي** على أهمية إيراد السّمات الدلالية المتعارفة لدى المحلِّل، فيقول: "فما نفع قولنا في تحديد الخمر (إنه شراب مسكَر معتصر من العنب)، لمن لا يعرف (الشراب) و(المسكر) و(العنب المعتصر)"[17].

وأهمية إيراد الوحدة المعجمية مألوفة في المنظومة اللغوية، أشارت إليه **النظرية التحليلية**، حيث يرى مؤسِسا هذه النظرية أنه "على مستوى الولوج إلى المعاجم لابد أن ندرك ما تزوّدنا به المعاجم"[18].

ولعلّ الإلحاح على إيراد السّمات الدلالية للكلمة متعارفة في الوضع اللغوي يعود إلى تأثيرها في العملية التحليلية للمفردات.

تنبه **الغزالي** إلى أن السّمات الدلالية منها الموجودة، ومنها الغائبة، وتنبه إلى أهمية ذكر السمات الموجودة للمفردة والغائبة في تحليل المفردات، فيقول: "فإن الجسم كما ينقسم إلى النامي وغير النامي انقساما بفصل ذاتي، فكذلك ينقسم إلى الحساس وغير الحساس وإلى الناطق وغير الناطق"[19].

والجدير بالذكر أن السمات المتوفرة والغائبة تصطلح عليها النظرية التحليلية بالسمات الموجبة بالنسبة للسمات الموجودة ويرمز إليها بالرمز (+)، والسّمات السالبة أي الغائبة ويرمز إليها برمز(−)[20].

ويمكن توضيح السّمات الموجبة والسالبة التي أشار إليها **الغزالي** حين حلّل الجسم إلى وحدات في المخطط الآتي:

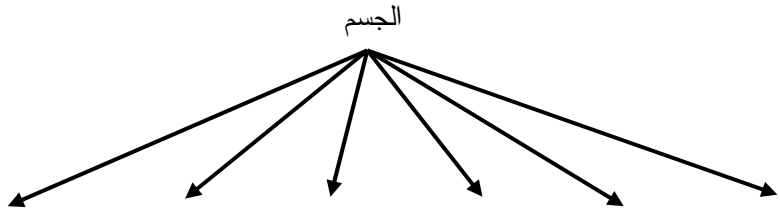

فالمخطط السابق يوضح كيف قسم **الغزالي** لفظة «**جسم**» إلى وحدات موجبة وأخرى سالبة.

ونستطيع إسقاط هذه السمات الموجبة والسالبة على مثالين:

❖ **حجر:** + جسم – نامي (غير نامي) – ناطق (غير ناطق)– حساس (غير حساس).

❖ **حيوان:** + جسم + نامي – ناطق (غير ناطق) + حساس.

والملاحظ أن سلبية السمة أو إيجابيتها لها دور هام في عملية الإسقاط، أو عملية ترتيب السّمات الدلالية والتركيبية المحصَّل عليها في التحليل المفرداتي.

ولعلّ اهتمام **أبي حامد الغزالي** الكبير بالمعجم أو الحدّ لم يكن عبثا، وإنما لإدراكه لأهمية هذا المعجم في التفسير الدلالي للجمل، ولهذا شدّدت النظرية التحليلية على ضرورة الاهتمام بالمعجم، وذلك لأنه "يمكنه أن يكون المسّوغ

لمعرفة العلاقات بين المعاني للكلمة نفسها، والعلاقات بين مختلف الكلمات بالإضافة إلى إمكانية معرفة عدد المعاني الغامضة عند اللزوم"[21]

أ)-3- قيود الانتقاء: بعد عرض السّمات الدلالية والتركيبية للمفردات المؤلِفة للجملة لابد من مراعاة ما يستدعيه المحمول في الموضوع، فيقول **الغزالي:** "اِعلم أن المحمول في القضية لا يخلو إما أن يكون نسبته إلى الموضوع نسبة الضروري الوجود في نفس الأمر، كقولك: «الإنسان حيوان»، فإن الحيوان محمول على الإنسان، ونسبته إليه نسبة الضروري الوجود، وإمّا أن تكون نسبته إليه نسبة الضروري العدم، كقولنا: «الإنسان حجر»، فإن الحجرية محمولة ونسبتها إلى الإنسان نسبة الضروري العدم"[22].

فكلمة «**الإنسان**» التي تمثل المحمول تستدعي في موضوعها أن يكون حيا مثل: الحيوان **(+ حي)**، فإن كان موضوعه لا يتوفر على هذا الشرط **(+ حي)** فإن نسبة الموضوع هنا تكون خاطئة.

والذي أشار إليه **الغزالي** اقترحته النظرية التحليلية ضمن ما يُعرَف بـــ**قيود الانتقاء** "حيث يرتبط وجود هذه السمات بالسّياق على فئات فعلية متفرّعة"[23]، فهذه القيود تساعد في تحديد ما يشترطه محمول الكلمة فيما يجاوره من المفردات، وهي تساعد أيضا في الاحتراز من تأليف جمل شاذة الدلالة، لأن أي اختراق لهذه القيود حتما سيولِد جملا شاذة.

ولكن بالرغم من أهمية هذه القيود ودورها في إنتاج الدلالة، إلا أن "هذا التحديد في الانتقاء لا يبدو ذات أهمية إلا بعد أن تدخل قواعد الإسقاط هذا الميدان"[24]، فهي إذن لا تكفي وحدها لتحديد الدلالة، فلابد من إضافة عنصر آخر ألا وهو «**قواعد الإسقاط**».

إذن نستخلص أن المعجم يتكون من إجراءين هما السّمات (الدلالية والتركيبية) وقيود الانتقاء، وبالرّغم من أهمية المعجم، إلا أنه لا يعد كافيا لإعطاء تفسير دلالي للجملة، فهذه "العلاقات بين أصناف معيّنة بين المفردات المعجمية لا يمكن تفسيرها إلا بواسطة مجموعة قوانين إسقاطية"[25]، أي بعد إتمام عملية تحليل كل مفردة من مفردات الجملة إلى سماتها الدلالية والتركيبية، تأتي مرحلة الربط بين هذه السّمات.

ب)- قواعد الإسقاط: بعد عرض **أبي حامد الغزالي** لعملية التفكيك الدلالية للكلمات والتي تعرف عنده بعملية «**الحدّ**»، تأتي عملية الإسقاط، ومقارنة تلك الحدود، لمعرفة فيما إذا كانت النتائج المنطقية صادقة أم لا، إذ تأتي مرحلة "نسبة الذوات بعضها ببعض بسلب أو إيجاب وتسمى تصديقا"[26].

يحاول **الغزالي** إذن المقارنة بين السّمات الدلالية المكونة للمفردات وملاحظة فيما إذا كانت متلائمة فيما بينها، فإذا كانت كذلك فهذه الجملة تعدّ صحيحة دلاليا أو باصطلاح المناطقة **(صادقة)**، وإذا كانت عكس ذلك فإن الجملة تعد خاطئة أو باصطلاح المناطقة **(كاذبة)**.

والعملية التي أشار إليها **الغزالي** تطرّقت إليها النظرية التحليلية، ضمن ما يعرف بـــ**قواعد الإسقاط**، حيث نجد **كاتز** و**فودور** مؤسسا النظرية التحليلية، قد "اقترحا مجموعة قوانين لجمع معاني عناصر المفردات، تسمى هذه القوانين بالقوانين الإسقاطية، ويشار إلى التجمع بالاندماج"[27].

فقواعد الإسقاط هي شبيهة بعملية الدمج أو الضّم، ونقصد بهذه العملية عملية ضم مدلول كل مفردة **(سّمات دلالية وتركيبية)** إلى ما يجاورها من مدلولات المفردات المشاركة معها في تأليف الجملة، مع مقارنة كل سمة تركيبية كانت أو دلالية مع غيرها، فإن حصل تلاؤم وتوافق بين السّمات بنوعيها فهنا نستطيع القول

أن هذه الجملة صحيحة دلاليا، وإن لم يحصل تلاؤم أو توافق، فهذه الجملة إذن خاطئة دلاليا.

وعملية الإسقاط أو الدمج، أو ما يسمى بقواعد الإسقاط إنما هي مستعارة من مجال المنطقي[28]؛ ذلك لأن المنطقي يسعى في تحليله للنتائج بعد عملية التفكيك للمفردات إلى دمج العناصر الدلالية المكوّنة للكلمات حتى يعرف صحة النتيجة من خطئها.

ويمكن توضيح عملية الإسقاط في المثالين اللذين أوردهما **الغزالي: الإنسان حيوان، الإنسان حجر.**

1)-الإنسان حيوان:

الإنسان ← سمات تركيبية: + اسم + مفرد + مذكر + مسند إليه
الإنسان ← سمات دلالية: + حي + ناطق + متحرك + حساس

حيوان ← سمات تركيبية: + اسم + مفرد + مذكر + مسند
حيوان ← سمات دلالية: + حي + متحرك + حساس

وبعد عملية إسقاطية للسمات بما يقابلها، يظهر لنا توافق السمات مما يوضّح لنا أن الجملة صحيحة دلاليا.

الإنسان:	اسم + مفرد + مذكر + مسند إليه	+ حي + متحرك + حساس
+	+	
حيوان:	اسم + مفرد + مذكر + مسند	+ حي + متحرك + حساس
	توافق السّمات التركيبية	**توافق السّمات الدلالية**

2)-الإنسان حجر:

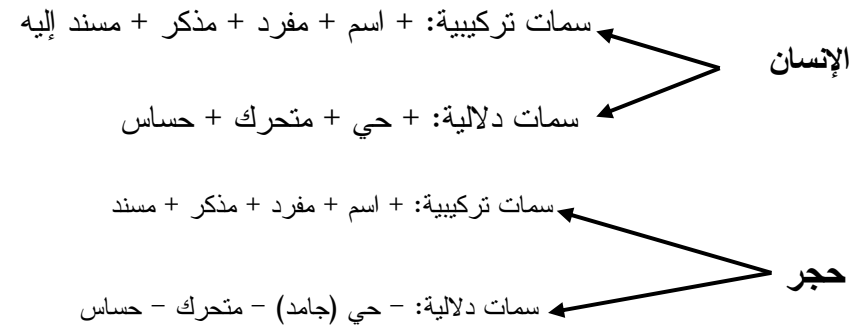

فبالرغم من توافق السمات التركيبية، إلا ان السمات الدلالية للإنسان والحجر غير متوافقتين، ولهذا فإن جملة **(الإنسان حجر)** شاذة دلاليا.

الإنسان:	اسم + مفرد + مذكر + مسند إليه	+ حي + متحرك + حساس
+		
+		
حجر:	اسم + مفرد + مذكر + مسند	- حي - متحرك - حساس
	توافق السّمات التركيبية	**تنافر السّمات الدلالية**

انطلاقا من المثالين السابقين ندرك اهمية قواعد الإسقاط في تحديد دلالة الجمل فيما إذا كانت صحيحة أو شاذة الدلالة.

الباحث عن أنواع المحددات التي أشار إليها **الغزالي** في مؤلفه **(معيار العلم)** يلاحظ أنه لا يهتم إطلاقا بالمحدّد الصوتي أو الفونولوجي الذي يقوم "بتخصيص كل تركيب لغوي، بنطق خاص انطلاقا من نطق كل مورفام –مفردة– على حدّة"[29]، أي أن المحدّد الصوتي يحاول تحديد كيفية نطق المفردة ويحاول دراسة خصائصها الصوتية، أي أنه بتعبير آخر يقدم تفسيرا صوتيا للكلمة.

المميز قد لا يكفي المحدّد النحوي والدلالي بعناصره وقوانينه في إعطاء تفسير دلالي لبعض الجمل، ولهذا لابد من اقتراح آلية أخرى لتقديم تفسير دلالي للجملة

تتمثل في (**المميز**). والمميز له علاقة وطيدة بتفسير الجمل التي تحتوي على المشترك اللفظي.

وتنبه **الغزالي** إلى أهمية المميز أو السيّاق في تحديد دلالة الجمل التي تحتوي على المشترك اللفظي أو الألفاظ المشتركة، فنجده يشير إلى إشكالية تحديد الدلالة بالنسبة للمشترك اللفظي، فيقول: "وإنما يُغلَط إذا ما وجدنا ما هو مشترك لفظا مع اختلاف في المعنى"[30]، وهذه إشارة واعية إلى ضرورة إيجاد حل جدّي حتى نتمكن من تحديد الدلالة (دلالة الجملة)، وعدم تفسيرها تفسيرا خاطئا.

وتوصّل **أبو حامد الغزالي** إلى حلّ جدي حتى نتمكن من إعطاء تفسير دلالي لتلك الجمل التي تتضمن لفظا مشتركا، حيث يقول: "والمشتركة فهي اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات مختلفة الحدّ، والحقيقة إطلاقا متساويا، كالعين تطلق على (العين الباصرة)، و(ينبوع الماء)، و(قرص الشمس)، وهذه مختلفة الحدود والحقائق"[31].

فالتمييز بين الأسماء المشتركة يكون انطلاقا من عنصرين (**الحدّ**) وهو ما عرفناه بالمعجم –ضمن المحدّد الدلالي–، والعنصر الآخر هو (**الحقيقة**)، أي حقيقة إيراده في السّياق، وهو ما يعرف في النظرية التحليلية بـــ**المميز**.

يعرف **كاتز** المميز بقوله: "أما المميزات الدلالية فهي تعكس كل ما تحويه المعنى من تميز وتفرّد"[32]، فالمميّز إذن هو الذي يساعد على إعطاء تفسير دلالي صحيح للمشترك اللفظي، وإقصاء التفسيرات الدلالية الخاطئة. واللجوء إلى المميز يعد ضروريا في عملية التفسير الدلالي؛ ذلك لأن "الكلمة تمتلك عددا عن الافتراضات أو التضمينات الدلالية"[33]، إذ أن المميز يساعد في تحديد المعنى الصحيح للكلمة وإقصاء تلك الافتراضات الخاطئة.

ويشدّد **كاتز** على ضرورة إقحام المميز في عملية التفسير، حيث يقول: "فلفهم الوحدة فهما صحيحا لابد من اعتبار السّياق اللغوي الذي ترد فيه"[34]، إذن المميز هو الذي يعصمنا من التوجه نحو التفسيرات الخاطئة، ويقودنا إلى التفسير الصائب والصحيح.

ونستطيع التمثيل لأهمية المميز في التفسير الدلالي بتحليل كلمة **(عين)**، التي يرى **الغزالي** أنها تكتسب معان عدّة منها: العين الباصرة، ينبوع الماء، قرص الشمس.

فمثلا كلمة عين:
- سماتها التركيبية: + اسم + مفرد + مؤنث
- سماتها الدلالية: + عضو حي + متحرك

فهل هذه السمات الدلالية تصدق على ينبوع الماء، أو العين الباصرة، أوقرص الشمس؟ فهنا تأتي أهمية المميز في تحديد الدلالة.

عين
- عضو باصر
- قرص الشمس
- ينبوع الماء

ونوضح ذلك في المخطط الآتي:

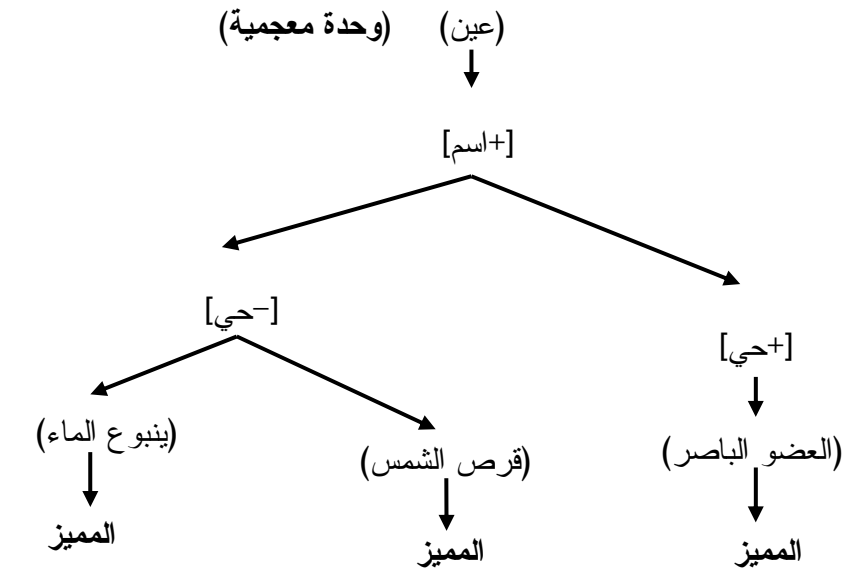

والمشترك اللفظي قد لا يكون في معنى الكلمة فقط، وإنما يستطيع أن يكون في الصيغة النحوية، وهذا ما يوضحه **الغزالي** قائلا: "فمنها ما يقع في أحوال الصيغة كالاسم الذي يتحدّ فيه بناء الفاعل والمفعول نحو (المختار)، فإنك تقول: (زيد مختار)، و(العلم مختار)، فأحدهما بمعنى الفاعل، والآخر بمعنى المفعول"[35].

فكلمة (مختار) مثلا لا نستطيع تحديد دلالتها النحوية فيما إذا كانت (فاعلا) أو (مفعولا)، إلا إذا أدخلناها ضمن السياق أو المميز، ونوضح ذلك في المخطط الآتي:

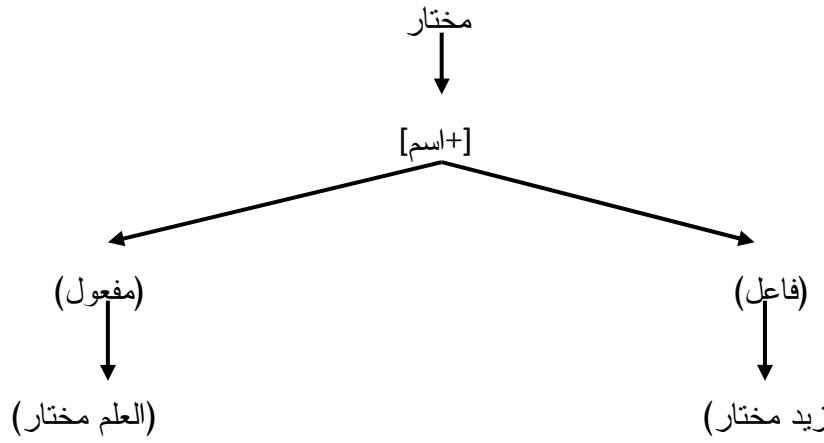

فالسّياق أو المميز إذن هو الذي حدّد لنا معنى كلمة (**مختار**)، فجملة (**زيد مختار**)، جعلتنا ندرك أن كلمة (مختار) دلالتها النحوية (فاعل)، وجملة (**العلم مختار**) جعلتنا ندرك أن مدلول كلمة (مختار) دلالتها النحوية (مفعول).

مما يجدر الإشارة إليه أن **كاتز** استعمل تارة مصطلح المميز، وتارة أخرى مصطلح الواسم مع عدم التفريق بينهما[36]، وإن كان استعمال المميز هو أكثر تفضيلا لدى مؤيدي النظرية التحليلية ؛ ذلك أن المميز يطلق على المفرد والجمع

أي مميز الكلمة ومميز الجملة، في حين أن الواسم يطلق فقط على الكلمة أي واسم الكلمة.

وما يسعنا إلا القول أن المميز له دور كبير في تحديد دلالة الجملة، وعدم تفسيرها تفسيرا دلاليا خاطئا.

ونستطيع تلخيص كل ما جاء به **أبو حامد الغزالي** من محدّد نحوي ودلالي والمميز في المخطط الآتي:

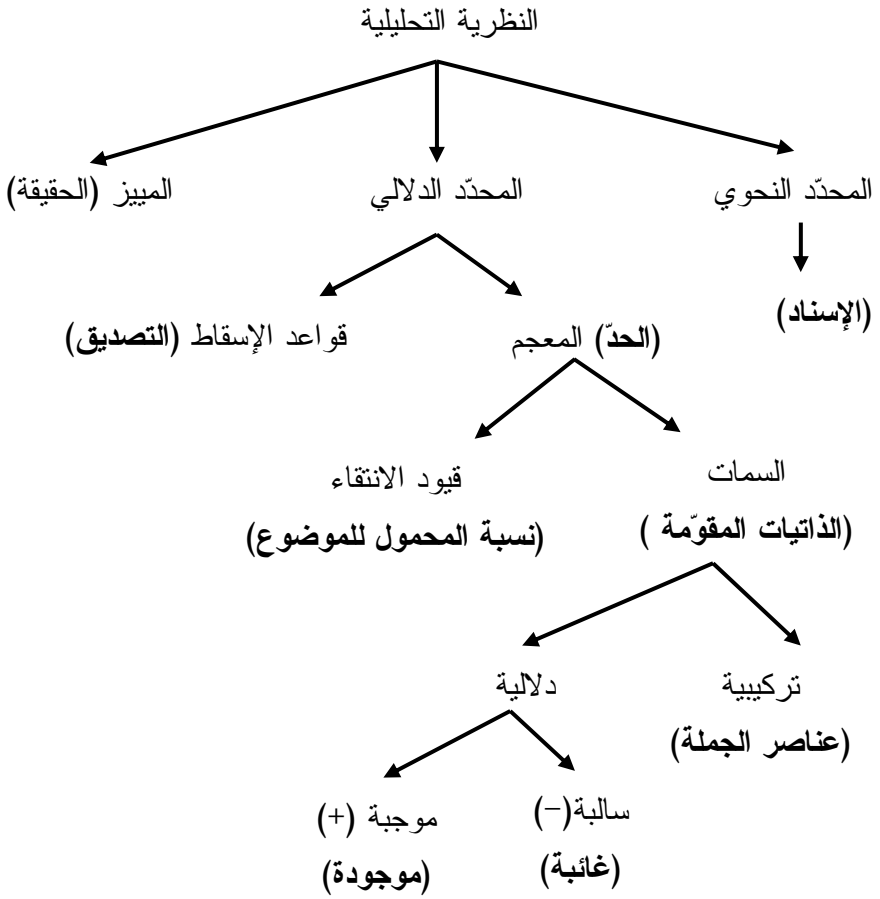

غموض المعنى وإشكالية تحديد الدلالة: لم يكن هدف النظرية التحليلية متوقفا على إعطاء تفسير دلالي للمفردات المكوّنة للجمل، وإنما معالجة إشكالية غموض المعنى، وتقديم تفسير ملائم للشذوذ الدلالي.

والغموض الدلالي ينشأ عن إيراد نوعين من المفردات في الجملة هما: المشترك اللفظي، والترادف، فهذين النوعين يمكن اعتبارهما عاملا في وصف الجملة بأنها غامضة دلاليا.

ولغرض إزالة هذا الغموض الذي يعتري الجملة انطلاقا من توظيف هذين العنصرين، اقترح **أبو حامد الغزالي** مجموعة من الحلول، وهذه الحلول لها علاقة وطيدة بما اقترحته النظرية التحليلية.

يرى **الغزالي** أن الغموض الذي يميز الجملة –سواء كانت نتيجة أو مقدّمة– يكون إمّا بسبب اللفظ نفسه أو بسبب معنى اللفظ، فيقول: "الأغاليط الواقعة إما من لفظ المغلط، أو من معنى اللفظ"[37]، ولعلّ أكثر أنواع اللفظ التي تؤدي إلى غموض الجملة دلاليا –حسب رأي **الغزالي**– هي: الألفاظ المشتركة (المشترك اللفظي) والألفاظ المترادفة (الترادف).

ولهذا أولى **الغزالي** اهتماما بالغا بدراسة إشكالية تحديد الدلالة، عندما تصادفه جمل تحتوي على المشترك اللفظي والترادف.

أ)– غموض المشترك اللفظي: سبق أن عرفنا أن المشترك اللفظي هو ذلك اللفظ الذي يطلق على عدّة معان مثل: لفظ (العين)، الذي يطلق على (العين الباصرة)، و(ينبوع الماء)، و(قرص الشمس).

وتنبه **الغزالي** إلى صعوبة تحديد الدلالة في المشترك اللفظي، فيقول: "إنما يُغلَط إذا وُجِد ما هو مُشترَك لفظيا، مع اختلاف المعنى، لذلك يجب تحقيق القول في

الألفاظ المشتركة"[38]، فنظرا لتعدد معاني المشترك اللفظي، فإنه يؤدي إلى عدم المقدرة على تحديد دلالة الجملة.

فمثلا الجملة: «**شرب الولد من العين**»، هل تعني أنه شرب من العين الباصرة؟، أو من ينبوع الماء؟، أو من قرص الشمس؟، فالغموض هنا ناشئ عن توظيف المشترك اللفظي في الجملة.

أحصى **الغزالي** أنواعا متعدّدة للغموض الذي يعتري الجملة، فمنه ما يتعلق بالناحية الدلالية، ومنه ما يتعلق بالناحية النحوية، ومنه ما يتعلق بناحية النظم.

أ)- 1- الغموض من ناحية الدلالة: إذا كان الغموض الموجود في الجملة ناشئا عن صعوبة تحديد دلالة المشترك اللفظي، فهنا نقول أن الغموض ناشئ من ناحية الدلالة.

وأورد **الغزالي** مثالا على ذلك في لفظة «**العين**»، التي تطلق على «**العين الباصرة**»، و«**قرص الشمس**»، و«**ينبوع الماء**».

فالمتلقي إذا لم ينتبه إلى أن هذه اللفظة تحتمل عدّة معان، فإنه يظن أن جملة «**شرب الولد من العين**»، معناها غامض، فيلتبس لديه المعنى المراد من هذه الجملة.

أ)- 2- الغموض من ناحية النحوية: يرى **الغزالي** أن الغموض قد يكون ناشئا من الناحية النحوية؛ فالنحو كما هو معروف قد يؤثر في المعنى، وأحيانا قد يؤدي إلى غموض في الجملة، فمنه ما يكون:

- **من ناحية الإعراب:** فيقول **الغزالي:** "فقد يكون الذهول في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾*، فالغفلة عن إعراب اللام في قوله (رسوله) ثم يقرؤها القارئ وتحصل مقدّمة خاطئة"[39].

فالناحية الإعرابية إذن تؤثر في دلالة الجملة، وتعطيها تفسيرا دلاليا خاطئا وشاذا، فقراءة (رسوله)، بكسر اللام، سيعطي حتما تفسيرا دلاليا خاطئا للآية الكريمة.

- **من ناحية الحروف:** قد يكون سبب الغموض النحوي بسبب حروف العطف، إذ يقول **الغزالي:** "تردد الحروف الناسقة بين معنيين تصدّق في أحدهما وتكذب في الآخر، كقوله: الخمسة زوج وقرد، فيظن انه يصدق قولنا: إنه زوج وقرد معا"[40].

فحرف العطف –الواو– هو الذي جعل معنى الجملة «**الخمسة زوج وقرد**» غامضا يحتمل معنيين، أحدهما أن الخمسة تتكون من زوج وقرد، والآخر أن الخمسة هي عدد زوجي وفي نفس الوقت فردي.

ومما يجدر الإشارة إليه أن هذا النوع من الغموض تصطلح عليه النظرية التحليلية باسم **(الغموض النحوي)**[41]؛ وذلك لأن الغموض يكون ناشئا عن خلل نحوي.

أ)– 3– الغموض من ناحية النظم: قد يكون الغموض الدلالي ناشئا عن طريق نظم الجملة والترتيب بين مفرداتها، حتى وإن كانت مفرداتها أحادية الدلالة –أي أنها تحمل تفسيرا دلاليا واحدا–.

يقول **الغزالي** في هذا الصدّد: "وقد يكون الاشتراك سببه النظم، والترتيب للألفاظ لا نفس الألفاظ، ونحن نذكر من أمثلتها (...)، ما ينشأ من مواضيع الوقف والابتداء، كما ذكرنا من قوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاّ اللهُ وَالرَاسِخُونَ فِي العِلْمِ**﴾*"[42].

فبالرغم من أن الألفاظ واضحة الدلالة، إلا أن مشكلة الغموض كانت من ناحية الترتيب والنظم، فالآية الكريمة تحمل معنيين: أحدهما أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل القرآن، والآخر أنّ الراسخين في العلم يعلمون تأويل القرآن.

ونظرا للغموض الدلالي الذي تسبب فيه ورود المشترك اللفظي في الجملة يرى **الغزالي** أنه من الضروري تجنب استعماله في القضايا المنطقية، فيقول: "المشترك ينبغي أن يتجنب استعماله في المخاطبات فضلا عن البراهين"[43]؛ ذلك لأن المشترك اللفظي الذي يتميز بخاصية الغموض قد يقود المنطقي إلى استخلاص نتائج خاطئة من مقدّمات غامضة.

بعد عرض **أبي حامد الغزالي** لقضية الغموض الدلالي الناشئ عن توظيف المشترك اللفظي، وبعد ذكر كل أنواعه **(أنواع الغموض الدلالي)**، بحث عن حلّ مناسب لفك ذلك الغموض، ورأى أن أنسب حلّ لفك الغموض، هو تفكيك المشترك اللفظي إلى سماته الدلالية، انطلاقا من السمات العامة وصولا إلى الخاصّة، فيقول: "إنه يجب أن يُذكَر ما يعمه وغيره، وما يخصّه لأن الشيء هو اجتماع ذلك، وبه يتحصل ذاته"[44]، فعرض مكونات المشترك اللفظي الدلالية العامة، وحتى الخاصة يساعد على فك الغموض الدلالي.

وعملية التفكيك التي اقترحها **الغزالي** اهتدى إليها مؤسسي النظرية التحليلية **(كاتز** و**فودور)**، حيث تقوم "نظريتهما في أساسها على تشذير كل معنى بطريقة تسمح لها بأن تتقدّم من العام إلى الخاص"[45].

وهذا التشابه الكبير بين حلول **الغزالي** ومؤسسي النظرية التحليلية، يدلّ على وعي كبير لهذا الفيلسوف والمنطقي، فهو لم يكتف بعرض قضية الغموض بل حاول إيجاد حلٍّ لها.

ب)غموض الترادف: الألفاظ المترادفة لها دور كبير في إحداث غموض دلالي للجملة، فإيراد ألفاظ يُعتقَد أنها مترادفة في نفس السياق يشكل غموضا دلاليا في الجملة، التي تمّ الاستبدال فيها بين ألفاظ مترادفة نسبيا.

و**أبو حامد الغزالي** تفطن لإشكالية تحديد الدلالة بالنسبة للألفاظ المترادفة، فرأى أن ما يُعتقَد أنها ألفاظ مترادفة، ما هي في الحقيقة إلا صفات لمسمّى واحد، فيقول: "قد يتحدّ الموضوع ويتعدّد الاسم بحسب اختلاف الاعتبارات، فيظن أنها مترادفة ولا تكون كذلك، فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث له وصف، كقولنا **(سيف)** و**(صارم)**، فإنّ الصارم دلّ على موضوع موصوف بصفة الحدّة، بخلاف السيف، ومن ذلك أن يدل كلّ واحد على وصف الموضوع الواحد، كـــ**(الصارم)** و**(المهند)**، فإن أحدهما يدلّ على حدّته والآخر على نسبته"[46].

فنظرا لانعدام الترادف التام بين مفردتي: الصّارم، المهند، واللتان تعتبران صفة للسّيف، فالأولى تصف حدته، والثانية تصف نسبته إلى الهند، فإنه لا يحق التبادل بين هذه المفردات في نفس سياق الجملة، لأنه سيولّد غموضا وشذوذا دلاليا.

ولحلّ أزمة الغموض شدّد **الغزالي** على أهمية تفكيك تلك المفردات المترادفة إلى سماتها الدلالية، ابتداء من السّمات العامة وصولا إلى السّمات الخاصة، وهو نفس الحلّ الذي اقترحه في فك غموض المشترك اللفظي.

والذي اقترحه **الغزالي** نجده موافقا تماما لما اقترحته النظرية التحليلية، فقد "وضع **Katz** (1966) معيارا يقوم على أساس وضع مقياس لتحديد درجة تشابه المعنى"[47]، فكلما كانت السّمات الدلالية بين المفردتين اللتين يُعتقَد أنهما مترادفة متوافقة، فإنهما تقتربان من دائرة الترادف إلى أن يصلا إلى الترادف التام، ويمكن القول أن قضية الترادف تعد إحدى أهم الإشكالات التي عالجتها النظرية التحليلية.

ويشير **الغزالي** إلى دور عدم التفريق الدقيق بين المفردات في التباس المعنى فيقول: "أمّا التباس اللفظ فهو أن يكون بينه وبين الصّدق مناسبة، كما إذا اشتركت لفظتان بمعنى، وبينهما اقتراف معنى دقيق، فيظن أن الحكم الذي ألقي صادقا على أحدهما صادق على الآخر"[48].

إذن عدم التنبيه للفروق الدقيقة بين الألفاظ الذي يعتقد أنها مترادفة سيؤدي حتما إلى إنشاء جمل شاذّة دلاليا؛ ذلك لأن التغيير بين المفردات المترادفة نسبيا، يغير معنى الجملة من معنى معين إلى معنى آخر.

وهذه الفروق الدقيقة بين المفردات يكون سببها إمّا زيادة في المعنى أو نقصانه وهذا ما يوضحه **الغزالي** قائلا: "... ويقع الذهول عمّا فيه الافتراق من زيادة معنى أو نقصانه مع إتحاد المسمّى"[49].

ويعطي **الغزالي** أمثلة عن تلك المفردات التي يعتقد العام أنها مترادفة، إلاّ أنها تحتوي على فروق دقيقة، فيقول: "... البكاء والعويل، ولا يقال عويلا إلا إذا كان معه رفع صوت، وإلا فهو **(بكاء)**، وقد يظن تساويهما، وكالثرى و**(التراب)**، فإن الثرى هو التراب ولكن بشرط النداوة، وكذلك **(المأذق)** و**(المضيق)** فإن**(المأذق)** هو**(المضيق)**، ولكن لا يقال إلا في مواقع الحرب"[50].

والملاحظ أن النظرية التحليلية –سواء الحديثة، أو التي أشار إليها **الغزالي** – تساعد "على إثبات الترادف بين اللفظتين، وتساعد على نفي الترادف عن لفظين قد يظن ترادفهما"[51]، والسّمات الدلالية أو الملامح التكوينية للمفردات هي وحدها المسؤولة على تحديد نسبة الترادف، فإن كان هناك توافقا تاما في المكوّنات الدلالية للمفردات، فهما إذن مترادفتان، وإن كان العكس فهما غير مترادفتين أو مترادفتان نسبيا.

ينتهي **الغزالي** إلى أن السبب الأول والأساسي للغموض هو تتبع الألفاظ دون المعاني، فيقول: "وإنما تكثر هذه الأغاليط إذا تشبّت الذهن بالألفاظ دون أن يحصِّل المعاني بحقائقها"[52].

إذن فأفضل حلّ لتفادي إشكالية الغموض والوقوع في مأزق التفسير الدلالي الخاطئ للجمل، هو تتبع المعاني، والتأكّد من حقيقتها، وعدم الاهتمام البالغ بالألفاظ بل،ؤ يتوجب النظر إليها على أنها مجرّد مثبِّتات للمعنى وليست هي المعاني.

خاتمة: انطلاقا من هذا العرض والتنقيب عن ملامح النظرية التحليلية ضمن مؤلَف "معيار العلم" **لأبي حامد الغزالي** نستخلص النتائج الآتية:

- لقد أدرك **الغزالي** أهمية التركيب أو التأليف الصحيح في إنشاء دلالة صحيحة، حيث شبه عملية التأليف بعملية البناء.
- لقد اقترح **الغزالي** حلولا جادّة لتقديم تفسير دلالي صحيح للجمل منها المحدّد النحوي، المحدد الدلالي، المميز، وهذه الحلول التي اقترحها نجدها تمثل أسس النظرية التحليلية.
- لقد تبين من اطلاعنا على تلك الحلول أن **أبا حامد الغزالي** لم يعط أهمية بالغة للمحدّد النحوي، وذلك لتفطنه أنه لا يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق دلالة صحيحة.
- لقد ركز **الغزالي** كل التركيز على التحليل الدلالي للكلمات أو ما يسمى بالمحدّد الدلالي، في النظرية التحليلية، فأشار إلى عنصري المعجم وقواعد الإسقاط.
- لقد أدرك **الغزالي** أن المحدّدين النحوي والدلالي ليسا كافيين لتقديم تفسير دلالي للجملة، فأضاف ما يسمّى بالمميز في النظرية التحليلية.

▪ إن الوعي الكبير الذي ميز **أبا حامد الغزالي** جعله ينتبه لمشكلة الغموض الدلالي، فلم يكتف بعرضه لهذه المسألة، بل حاول معالجتها وقدّم حلولا جدية لا تزال محطّ جدل في دراسات النظرية التحليلية.

الهوامش:

★ – تعددت تسميات هذه النظرية، فهناك من يسمّيها بالنظرية التحليلية **(أحمد مختار عمر)** وهناك من يسمِّيها بالنظرية الدلالية **(كلود جرمان)**، وآخر يسميها النظرية التفسيرية **(أحمد حساني)**، وإرتأينا إختيار الاسم الأوّل **(النظرية التحليلية)**؛ ذلك لأن أساس هذه النظرية هو تحليل المفردات ثم إعطاء تفسير دلالي للجملة المكوّنة من تلك الكلمات.

1 – كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، تر: نور الهدى لوشن، دار الكتب الوطنية، ط1 1997، ص ص 76–77.

2 – الغزالي، معيار العلم، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط، 1961م، ص 70.

3 – المصدر نفسه، ص 130.

4 – كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط 2005، ص 169.

5 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 79–80.

6 – جون لانيز، علم الدلالة، الفصلان التاسع والعاشر من كتاب: "مقدمة في علم اللغة النظري" تر: مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرون، مطبعة جامعة البصرة، د.ط، 1980، ص120.

7 – يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، مج20، ع3، مطبعة الكويت، أكتوبر نوفمبر ديسمبر، 1989، ص 88.

8 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 117.

9 – ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط5، 1998، ص 118.

10 – محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة (مدخل إلى دراسة المعنى النحوي الدلالي)، دار الشروق، ط1، 2000، ص 44.

11 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 103.

12 – كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، م.م.س، ص 84.

13 – ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986، ص 66.

14 – المرجع نفسه، ص 66.

15 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 266.

16 – المصدر نفسه، ص 260.

17 – المصدر نفسه، ص 230.

18 – كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، م.م.س، ص 88.

19 – الغزالي ، معيار العلم، م.م.س، ص 272.

20 – ينظر: محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعني)، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن د.ط، 2001، ص 195.

21 – كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، م.م.س، ص 82–83.

22 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 118–119.

23 – ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) م.م.س، ص 72.

24 – كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، م.م.س، ص 89.

25 – جون بيير، اللسانيات، تر: الجواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، د.ط، د.ت ص 64.

26 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 265.

27 – ف. بالمر، علم الدلالة، تر: مجيد عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، د.ط، 1985 ص 16.

28 – ينظر: كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، م.م.س، ص 96.

29 – ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) م.م.س، ص 15.

30 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 208.

31 – المصدر نفسه، ص 81.

32 – كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، م.م.س، ص 83.

33 – المرجع السابق، ص 46.

34 – سالم شاكر، مدخل إلى علم الدلالة، تر: محمد يحياتين، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د.ط، د.ت، ص 07.

35 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 87.

36 – ينظر: ف. بالمر، علم الدلالة، م.م.س، ص 132.

37 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 201.

38 – المصدر السابق، ص 208.

39 – المصدر السابق، ص 201.

*– سورة التوبة، الآية 3.

40 – المصدر نفسه، ص 209.

41 – ينظر: محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعاني)، ص154.

*– سورة آل عمران، الآية7.

42 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 208.

43 – المصدر السابق، ص 81.

44 – المصدر نفسه، ص 103.

45 – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، م.م.س، ص 114.

46 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 84–85.

47 – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، م.م.س، ص 138.

48 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 213.

49 – المصدر السابق، ص 213–214.

50 – المصدر نفسه، ص 214.

51 – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، م.م.س، ص 135.

52 – الغزالي، معيار العلم، م.م.س، ص 211.